



حقوقى

فى المحاكم الشرعية
السنية أو الجعفرية



 adyan

بالتعاون مع

JUSTICE WITHOUT FRONTIERS
عدل بلا حدود

DANMISSION 

NUSROTO
نوسروتو

 UNIVERSITÉ LA SAGESSE





حقوقك في المحاكم الشرعية السنية أو الجعفرية

أنت لست وحدك



قد تمرين بلحظة صعبة: طلاق، أو عنف، أو نزاع على حضانة أطفالك، أو تنازل عن حقوقك الاقتصادية، أو -ببساطة- الشعور بالضياع في أروقة محكمة شرعية لا تتقنين لغتها القانونية، حيث يفرض عليك اتخاذ قرارات مصيرية من دون معرفة كافية لحقوقك أو لإليات حمايتك.

هذا الدليل ليس مجرد شرح للقانون، بل أداة تمكين، نُقدّمها لك لتفهمي، وتطالبي وتحمي نفسك وأطفالك، سواءً إلى الطائفة السنية كنت تنتمي أو إلى الجعفرية، وسواءً في بداية زواج كنت أو في نزاع قضائي، إذ إن معرفتك لحقوقك داخل المحاكم الشرعية ليست ترفاً، بل ضرورة.

فأنت تستحقين أن تعرفي:

كيفية الدفاع عن نفسك، ومتى توكلين محامياً/محامية. حقوقك في المذهب السني أو الجعفري، وكيفية اتخاذ قرارات تناسب واقعك، وتحمي مستقبلك ومستقبل أولادك.

معرفة القانون هي سلاحك الأول
فلا تتخلي عنه



حقوقك في المحاكم الشرعية السنية أو الجعفرية

المحاكم الشرعية الإسلامية في لبنان

تُعنى **المحاكم الشرعية الإسلامية** في لبنان بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين، مثل: الزواج، والطلاق، والنفقة، والحضانة، والإرث، وسائر الأمور العائلية. وتنقسم هذه المحاكم إلى نوعين بحسب الانتماء الطائفي للزوجين.

المحاكم الشرعية الجعفرية للمسلمين الشيعة

المحاكم الشرعية السنية للمسلمين السنة

يُحدّد اختصاص المحكمة بناءً على الطائفة الدينية للطرفين المعنيين بالدعوى. فإن كنت تنتمي إلى الطائفة السنية، فإن المرجع المختص في قضاياك الشخصية هو المحكمة الشرعية السنية؛ أما إن كنت من الطائفة الشيعية، فتكون المحكمة الشرعية الجعفرية هي الجهة المخولة للنظر في تلك القضايا.

المحاكم الشرعية السنية

تختص المحاكم الشرعية السنية بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين السنة، وهي تعتمد في أحكامها على الفقه الحنفي، وتستند إلى قانون حقوق العائلة العثماني الصادر عام 1917، إلى جانب القوانين والمراسيم اللبنانية ذات الصلة.

تنتشر هذه المحاكم في مختلف المحافظات اللبنانية، وتضمّ محاكم ابتدائية للنظر في القضايا بدايةً، إضافة إلى محكمة استئناف شرعية سنية مركزها في بيروت، للنظر في الطعون والاعتراضات على الأحكام الصادرة عن المحاكم الدنيا.



المحاكم الشرعية الجعفرية

تختص المحاكم الجعفرية بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين الشيعة، وتستند في أحكامها إلى الفقه الجعفري المستنبط من اجتهادات كبار العلماء المعترف بهم في الطائفة، وغالبًا ما يُعتمد الفقه السيستاني. أيضًا تُطبّق هذه المحاكم أحكام قانون تنظيم القضاء الشرعي الجعفري المعمول به في لبنان.

تنتشر المحاكم الجعفرية في مختلف المناطق اللبنانية، وتشمل محاكم ابتدائية تُرفع إليها الدعاوى في مراحلها الأولى، إضافة إلى محكمة استئناف جعفرية مركزها في بيروت، تُنظر في الطعون المقدمة ضد الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية.





حقوقك في المحاكم الشرعية السنية أو الجعفرية

حقوقك في المحاكم الشرعية السنية أو الجعفرية

بصفتك زوجة أو أمًا أو مطلقة أو غير ذلك، تمتلكين حقوقًا قانونية واضحة، لكن تفاصيل هذه الحقوق تختلف بحسب المذهب الذي تتبعينه (السني أو الجعفري).

من الضروري أن تفهمي كيف ينظر كل مذهب إلى القضايا التي تمس حياتك اليومية، مثل: الحضانة، والوصاية والولاية، وحقوقك الاقتصادية، وحمايتك من العنف الأسري، لأن هذه المعرفة تمنحك القوة، لتدفعي بها عن نفسك بوعي وثقة.



الطلاق أمام المحاكم الشرعية السنية والجعفرية في لبنان

الطلاق في المذهبين السني والجعفري: ما يجب أن تعرفيه بصفتك امرأة

إن كنتِ تمرّين بمرحلة تفكير في الطلاق، أو تُعانين مشاكل زوجية وتحتاجين إلى فهم حقوقك، فمن المهم أن تعرفي أن الطلاق في لبنان يجري أمام المحاكم الشرعية، وتختلف أحكامه بحسب الطائفة. وتنقسم هذه المحاكم إلى محاكم شرعية سنية، ومحاكم شرعية جعفرية، وكل واحدة منهما تتبع أحكام المذهب الخاص بها.

أولاً - الطلاق أمام المحكمة الشرعية السنية

في المذهب السني، **الطلاق هو حق حصري للزوج**، يمارسه بإرادته المنفردة؛ أي إنه يستطيع تطليق زوجته دون الحاجة إلى موافقتها، أو إلى قرار من المحكمة. ووقوع الطلاق لا يحتاج إلى شهود، وهو يقع بالألفاظ الصريحة أو الألفاظ المتعارفة، وتؤخذ فيه نية الزوج بعين الاعتبار. ولكن، لا يُعتبر هذا الطلاق نافذًا قانونًا إلا إذا جرى تسجيله في المحكمة الشرعية المختصة.

طلاق رجعي:

يستطيع فيه الزوج خلال فترة العدة أن يُراجع زوجته دون تجديد العقد أو المهر.

طلاق بائن بينونة صغرى:

لا يمكن فيه للزوج إرجاع الزوجة إلا بعقد ومهر جديدين.

طلاق بائن بينونة كبرى:

يكون بعد الطلقة الثالثة، ولا تحلّ الزوجة لمطلّقها الأول إلا بعد أن تتزوج رجلاً آخر ويدخل بها، ثم تنقضي عدّتها منه بطلاقه لها أو بوفاته.



أنواع الطلاق
السني

حقوقك في المحاكم الشرعية السنية أو الجعفرية



نعم

هل تملكين حق طلب الطلاق؟

؟

نعم، رغم أن الطلاق هو حق للزوج، يمكنك بصفتك زوجة أن تطلبي الطلاق في المحكمة في حالات معيّنة

- الهجر أو غياب الزوج.
- امتناعه من الإنفاق عليها.
- تعرّضها للأذى الجسديّ أو النفسي.
- سوء المعاملة والعشرة.
- الإكراه على فعل محرّم أو تعاطي المحرّم.
- الإخلال بالواجبات الزوجية.

• كيفية تقديم الطلب؟

؟

- التوجّه إلى المحكمة الشرعية السنية في منطقتك، أو بحسب مكان قيد الزوج.
- تقديم دعوى تفريق (طلب تفريق لعلّة الشقاق والنزاع) مع ذكر الأسباب بالتفصيل.
- إرفاق الطلب ببعض المستندات مثل: عقد الزواج، وإخراج قيد، وتقارير طبيّة أو إفادات، وتسجيلات صوتيّة، ورسائل نصيّة أو إلكترونيّة.

• الطلاق أمام المحكمة الشرعية الجعفرية

ثانياً

في المذهب الجعفريّ، لا يجري الطلاق إلا وفق شروط دقيقة، أهمّها:

- أن يكون الزوج عاقلًا، ومختارًا، في كامل وعيه.
- أن يُلفظ الطلاق بصيغة شرعيّة صحيحة.
- أن يجري الطلاق بحضور شاهدين عدليّين.
- أن تكون الزوجة طاهرة من الحيض، ودون أن يحصل جماع خلال هذا الطهر.

• هل تملكين حق طلب الطلاق؟

؟

في المذهب الجعفريّ، لا تملك المرأة الحقّ الفردي المباشر في فسخ عقد الزواج، وإنما تستطيع تقديم دعوى طلاق أمام المحكمة. غير أنّ هذه الدعوى غالبًا ما لا تؤديّ إلى نتيجة في حال أصرّ الزوج على عدم الطلاق، خاصّةً بعد تجميد العمل بـ"طلاق الحاكم" في المحكمة الجعفريّة. لذلك، وفي حال إخلال الزوج بواجباته، مثل: الهجر أو الامتناع من الإنفاق، يمكن اتخاذ خطوات قانونيّة بديلة للضغط عليه، ودفعه إلى الطلاق.



حقوقى فى المكام الشرعية السنية أو الجعفرية

على سبيل المثال: يمكنك رفع دعوى نفقة أمام المحكمة الجعفرية، وإن صدر حكم بإلزامه النفقة ولم يلتزم التنفيذ، يمكنك تنفيذ الحكم أمام دائرة التنفيذ؛ ما قد يؤدي إلى صدور قرار حبس بحقه.

فى هذه المرحلة، قد يفضل الزوج التفاوض لتفادي الحبس، وهنا يمكنك الضغط عليه للوصول إلى اتفاق على الطلاق مقابل التنازل عن تنفيذ قرار الحبس.

لا يعتبر هذا المسار طلاقاً قضائياً بالمعنى المباشر، لكنه وسيلة قانونية فعّالة، يمكن أن تساعدك على الوصول إلى الطلاق فى حال رفض الزوج إنهاء الزواج رضائياً.



الحضانة والولاية والوصاية

الحضانة فى المذهبين السنيّ والجعفريّ: ما يجب أن تعرفيه بصفتك أمّاً.

أولاد سنّ الحضانة

■ إن كنت تتبعين المذهب السنيّ، فاعلمي أنّ سنّ الحضانة تختلف بين الذكور والإناث. فيحق لك حضانة الصبيّ حتى سنّ الـ12، والبنت حتى سنّ الـ14، ما لم يصدر القاضي قراراً مخالفاً بناءً على مصلحة الطفل/الطفلة الفضلى.

■ أمّا بالنسبة إلى ما يُعرف بـ"تخيير الطفل"، فالأمر لا يكون تلقائياً، بل يخضع لظروف كلّ قضية على حدة. فغالباً ما يجري تخيير الصبيّ بعد بلوغه إذا ارتأى القاضي أنّ مصلحته تقتضى ذلك. أمّا البنت، فلا ينصّ الفقه الحنفيّ على حقها فى التخيير صراحةً، لكنّ القاضي قد يلجأ إليه إذا استدعت مصلحة الطفل/الطفلة ذلك، ويُعتبر قرار التخيير خاضعاً لسلطة القاضي الاستثنائية.

■ أمّا إن كنت من أتباع المذهب الجعفريّ، فاعلمي أنّ سنّ الحضانة تختلف أيضاً، حيث تنتهي حضانتك للصبيّ عند عمر السنتين، وللبنات عند عمر 7 سنوات. ومع ذلك، هناك اجتهادات قضائية فى بعض القضايا أقرت حضانة الأم حتى بلوغ كلا الجنسين 7 سنوات، إن رأى القاضي أنّ ذلك يحقق مصلحة الطفل/الطفلة الفضلى.



الحضانة والولاية والوصاية

■ فيما يختص بالتخيير، يمكن أن تُخَيَّر البنت عند بلوغها 9 سنوات إن كانت ناضجة، أمَّا الصبي، فيُخَيَّر عند بلوغه 15 سنة، بشرط أن يكون قد بلغ واكتمل نُضجه. وفي كلِّ الأحوال، يَعتمد قرار القاضي -أولًا وأخيرًا- على مصلحة الطفل/الطفلة، ومدى أهليَّة الطرفين لرعايته .

ثانيًا ■ إن تزوجت بعد الطلاق

في **المذهب السنِّي**، إن تزوجت بعد الطلاق، تخسرين الحضانة تلقائيًا، حتَّى ولو كنتِ أمًّا صالحة. وفي هذه الحالة، تنتقل الحضانة غالبًا إلى الجدَّة (والدتك) أو إلى شقيقتك. وتستمرُّ هذه الحضانة البديلة حتَّى يبلغ الصبي 7 سنوات، والبنت 9 سنوات، ثمَّ تنتقل الحضانة إلى الأب، ما لم يقرِّر القاضي خلاف ذلك لمصلحة الطفل/الطفلة الفضلى.

أمَّا في **المذهب الجعفري**، فإنَّ زواجك بعد الطلاق يُسقط عنك الحضانة مباشرة. فلا يحقُّ لك الاستمرار في الحضانة بعد الزواج الثاني، وتنتقل الحضانة حينها إلى الأب، أو إلى من يراه القاضي أهلًا لذلك من جهة الأب.

ثالثًا ■ إن كنتِ مطلقة وتوفِّي والد أولادك

في **المذهب السنِّي**، تبقى الحضانة لك حتَّى يبلغ الصبي 12 سنة والبنت 14 سنة، ما لم تتزوجي. فإنَّ تزوجتِ، تُنقل الحضانة عادةً إلى الجدَّة (والدتك) أو إلى شقيقتك، إنَّ كانت مؤهَّلة لرعاية سن الحضانة المذكورة سابقًا (إلى بلوغ الصبي 7 سنوات، والبنت 9 سنوات). أمَّا بعد انتهاء سنِّ الحضانة، فتنقل الحضانة إلى عائلة الأب، وغالبًا إلى والده (الجدِّ) أو شقيقه (العمِّ)، بحسب ظروف كلِّ حالة.

في **المذهب الجعفري**، لا تُسقط وفاة الأب حقَّك في الحضانة، بل تبقى لك، ولا تنتقل تلقائيًا إلى أيِّ من عائلة الأب، إلَّا إن أثبتَّ أحدهم أمام المحكمة أنك غير مؤهَّلة لرعاية الطفل/الطفلة (بسبب الإهمال، أو الخطر، أو أيِّ ضرر واضح).

رابعًا ■ حقُّ المشاهدة

إنَّ كان الأولاد معك، فالأب يحقُّ له أن يراهم، بشرط أن يُنظَّم هذا الحقَّ قانونيًا عبر المحكمة. ولا يُسمَح لك قانونًا بمنعه من رؤيتهم دون سبب وجيه أو قرار قضائيٍّ، وإلَّا أثر ذلك في وضعك بصفتك حاضنة، والعكس صحيح؛ أيُّ إنَّ كان الأولاد مع والدهم، يحقُّ لك المطالبة برؤيتهم بقرار من المحكمة.



الحضانة والولاية والوصاية

الولاية والوصاية في المذهبين السنِّيِّ والجعفريِّ: ما يجب أن تعرفيه بصفتكِ أمًّا



الوصاية

تعني إدارة الأموال والممتلكات الخاصة بالطفل القاصر مثل:

- الراتب أو التعويضات أو الإرث الخاص بالابن/الابنة
- إدارة حساب بنكي
- التصرف في أموال تخص القاصر/القاصرة

الولاية

تعني السلطة القانونية لإتخاذ القرارات الأساسية نيابة عن الطفل، مثل:

- اختيار المدرسة أو تغييرها
- الموافقة على السفر
- إصدار جوازات السفر
- إتخاذ قرارات طبيّة خاصّة أو خطيرة

في المذهب السنِّيِّ

- **الولاية والوصاية** كلتاها تبقىان في يد الأب دائماً أثناء حياته، حتّى بعد الطلاق. ولا تنتقل إليك تلقائياً، حتّى ولو كنتِ الحاضنة.
- في حال **وفاة الأب**، تنتقل الولاية والوصاية غالباً إلى الجدّ للأب، أو إلى أحد الذكور من عائلة الأب (العصبة).
- يمكنكِ تقديم طلب للمحكمة لنقل الولاية أو الوصاية إليك، لكنّ القاضي سيدرس مصلحة الطفل/الطفلة الفضلى وقدرتكِ على تحمّل المسؤولية، ثم يقرّر بناءً على ذلك.

في المذهب الجعفري

- **الولاية والوصاية** تبقىان في يد الأب ما دام على قيد الحياة، حتّى بعد الطلاق.
- عند **وفاة الأب**، لا تنتقلان إليك تلقائياً، بل تعودان عادةً إلى الجدّ للأب، أو تُصبحان تحت إشراف الحاكم الشرعي.
- يتمتع الحاكم الشرعيّ (القاضي الجعفريّ) بسلطة استنسابيّة، ويقرّر من يتولّى الولاية أو الوصاية بناءً على ما يراه الأفضل لمصلحة الطفل/الطفلة.

تذكّري: سواء المذهب السنِّيِّ كنتِ تتبعين، أو الجعفري، لا تعني الحضانة أنكِ الوليّة أو الوصيّة.





الحقوق الاقتصادية

في المذهبَيْن السُّنِّيِّ والجَعْفَرِيِّ: ما يجب أن تعرفيه بصفتك أمًّا



أولاً النفقة الزوجية أثناء الزواج

- النفقة الزوجية هي حق لك خلال الزواج، وواجبة على الزوج، وتشمل: المأكل، والملبس، والمسكن، وكل احتياجاتك الأساسية.
- إن رفض أو تقاعس الزوج عن دفع النفقة، يحق لك رفع دعوى أمام المحكمة لإلزامه دفعها.

ثانياً النفقة بعد الطلاق (نفقة العدة)

- بعد الطلاق، يحق لك الحصول على نفقة العدة مدّة ثلاثة أشهر.
- تشمل النفقة المأكل والملبس، وتستمرّ حتى انتهاء العدة.
- إن رفض الزوج دفع نفقة العدة، يمكنك رفع دعوى للحصول عليها.

ثالثاً المهر

المهر هو حق شرعيّ لك، يُذكر في عقد الزواج، ويتكوّن عادةً من قسمين:

المؤخر

هو الجزء الذي يُسجّل في العقد باعتباره ديناً على الزوج، يُدفع لك عند الطلاق أو عند وفاة الزوج، وهو يبقى حقاً لك حتى إن لم يُدفع من قبل.

المقدّم

هو الجزء من المهر الذي يُفترض أن يُدفع لك عند العقد أو قبل الدخول، وقد تتسلمينه، أو يُسجّل فقط دون أن يُسلم لك فعلياً.



الحقوق الاقتصادية

بعد الطلاق



- إن كان الزوج هو الذي طلب الطلاق، يحقّ لك أن تطالبي بالمؤخر كاملاً ومباشرةً بعد الطلاق، ولا يُمكنه التهرّب منه إلاّ إن تنازلتِ عنه بإرادتك.
- أمّا إن كُنتِ التي طلبتِ الطلاق لأسبابٍ شرعيّة، فيحقّ للقاضي أن يُقدّر حالتك، ويُحدّد لك مقدار المؤخر الذي تستحقّينه بناءً على الأدلّة والظروف التي تُقدّمينها.

رابعاً نفقة الأولاد عندما تكونين حاضنة

رابعاً

- إن كنتِ حاضنة لأولادك بعد الطلاق، يحقّ لك مطالبة الزوج بنفقة الأولاد.
- تشمل النفقة: المأكل، والملبس، والتعليم، والصحة، وكلّ احتياجات الأولاد.
- إن رفض الزوج دفع النفقة، يمكنكِ رفع دعوى للحصول على النفقة من المحكمة.

خامساً أجره الحضانة وما يجب أن تعرفيه إن كنتِ تتبعين المذهب السنّي

خامساً

- بعد الطلاق، وفي فترة حضانتك للأولاد، يحقّ لك أن تطلبي أجره حضانتك لهم. وهذا الطلب يمكن تقديمه أمام المحكمة الشرعيّة السنّيّة. وتُحسب أجره الحضانة بحسب عدد الأولاد، وأعمارهم، وظروفك، وظروف الوالد المادّيّة.

ولكن، انتبهي للنقاط الآتية:



- قد يُحاول الأب التهرّب من الدفع **بإدعاء أنه فقير**، ولا يملك القدرة الماليّة على دفع أجره الحضانة.
- قد يُقدّم الأب للمحكمة إفادة من شقيقاته توضح **أنهنّ مستعدّات لرعاية الأولاد مجاناً**، في محاولة منه لإسقاط الحضانة عنك، أو التخفيف من التكاليف.
- في بعض الحالات، إذا اقتنعت المحكمة بهذا العرض، ورأت أنّ الحضانة لدى أقرباء الأب **لا تضرّ مصلحة الطفل/الطفلة**، فقد تُسقط الحضانة عنك، أو تُلزمك التنازل عن الأجرة.



الحقوق الاقتصادية

سادساً - أجره الرضاعة: حقك بصفتك امرأة مطلقة

إن كنتِ مطلقة، ولديكِ طفل/طفلة في سنّ الرضاعة (من الولادة حتّى عمر السنتين)، يحقّ لكِ المطالبة بأجرة رضاعة، وذلك في كلّ من **المذهبيّ السنّي والجعفريّ**. فيقيم القاضي وضع الأب المادّي وقدرته على الدفع، ثم يُصدر الحكم بناءً عليه.

كيف تضمنين تنفيذ حقوقك الاقتصادية؟

عندما يصدر القاضي حكماً لمصلحتك، لا يكفي أن تحتفظي بالحكم فقط، بل من المهمّ أن **تفعّليه قانونياً** لتحصلي على حقوقك.

وإليك ما يجب أن تفعليه

- احصلي على نسخة صالحة للتنفيذ من المحكمة الشرعيّة.
- قدّمي هذه النسخة إلى دائرة التنفيذ.
- بعد أن يجري تبليغ الزوج بقرار التنفيذ رسمياً، يجب عليه أن يدفع خلال خمسة أيام.
- عند امتناع الزوج من الدفع خلال هذه المهلة، يمكنك أن تقدّمي طلب حبس بحقه.



العنف الأسري

! إن كنتِ ضحيةً عنفٍ أسريٍّ، فأليكِ ما يجب أن تعرفيه:

إن تعرّضتِ في أيّ وقتٍ للضرب، أو الإهانات، أو التهديد، أو الإكراه، أو السيطرة على المال، أو العزل عن أهلك، أو العنف الجنسيّ أو النفسيّ، أو أيّ شكل من أشكال العنف داخل المنزل - فاعرفي أنكِ لستِ وحدك.

؟ ما الذي يمكنكِ فعله؟

- يمكنكِ التوجّه فوراً إلى المخفر أو النيابة العامة لتقديم شكوى.
- أيضاً يمكنكِ التواصل مع منظمات تُقدِّم دعماً مجّاناً (قانونياً أو نفسياً).
- يحقّ لكِ طلب أمرٍ حماية من المحكمة، دون الحاجة إلى وجود دعوى طلاق أو فسخ زواج.

ما أمرُ الحماية

هو قرار سريع يصدر عن **قاضي الأمور المستعجلة**، ويمكن أن يشمل:

- إبعاداً مؤقتاً للمعتدي عن المنزل.
- منْع الاقتراب من مكان عملك، أو سكنك، أو مدارس أولادك.
- تأمين سكن بديل لك في بعض الحالات.
- تأمين نفقة مؤقتة لك ولأطفالك.

؟ ماذا يحدث بعد إصدار أمر الحماية؟

- يجري تبليغ المعتدي، وفي حال مخالفته الأمر يُمكن توقيفه فوراً.
- يمكن للنيابة العامة أن تُباشر دعوى جزائية ضدّه بتهمة العنف.
- يحقّ لكِ -بالتوازي- تقديم دعاوى أمام المحاكم الشرعيّة (كالطلاق، والحضانة، والنفقة).

منع السفر أمام المحاكم الشرعية السنيّة والجعفرية في لبنان



إن كنت في خضمّ نزاع قانونيٍّ أمام المحكمة الشرعية، فاعلمي أنّ **منع السفر** هو أحد التدابير الاحتياطية، التي يمكنك طلبها لحماية حقوقك أو حقوق أولادك، سواءً أمام محكمة شرعية سنيّة كُنت أو محكمة جعفرية. يُستخدم هذا الإجراء عادةً في الحالات، التي ينشأ فيها خطر حقيقيٍّ من قيام الطرف الآخر بإخراج الأَوْلاد من لبنان، أو مغادرة البلاد تهرّبًا من المسؤوليات القانونية.

أولاً - منع سفر الأَوْلاد

إن كان النزاع قائمًا بينك وبين والد الأَوْلاد بشأن: **الحضانة أو الطلاق أو المشاهدة**، يمكنك التقدّم بطلب منع سفر الأَوْلاد أمام المحكمة المختصة، على أن يتوافر لديك ما يأتي:

- وجود دعوى قائمة تتعلّق بالحضانة أو الطلاق أو المشاهدة.
- إثبات وجود **خطر فعليٍّ** من قيام الطرف الآخر بإخراج الأَوْلاد من لبنان دون موافقتك، أو دون علم المحكمة.

ثانياً - منع سفر الزوج أو الزوجة

يمكنك أيضًا طلب منع سفر الزوج (أو الزوجة) - بحسب الجهة المقدّمة للدعوى - في حالات معيَّنة، خصوصًا إن:

- كانت هناك دعوى نفقة، أو مطالبة بحقوق ماليّة: كالمهر أو تعويض الطلاق.
- وُجد تخوُّف حقيقيٍّ من أن يغادر الطرف الآخر لبنان، للتهرّب من تنفيذ حكمٍ أو التزام قانوني.

ماذا يجب عليك فعله؟



- تقديم طلبٍ إلى المحكمة الشرعية مُرفَقٍ بالمستندات اللازمة، مع توضيح الأسباب القانونية التي تستدعي منع السفر.
- ثبات وجود دعوى قائمة أو حكم قضائيٍّ لم يجرّ تنفيذه بعد، وأنّ مغادرة الطرف الآخر ستؤثر سلبًا في حقوقك أو حقوق الأَوْلاد.

من المهمّ أن تُقدّم هذه الطلبات بسرعة، خصوصًا إن كان هناك احتمالٌ فعليٍّ لسفر أحد الأطراف، لأنّ صدور القرار القضائيٍّ قد يحتاج إلى بعض الوقت.



الزواج المختلط أمام المحاكم الشرعية الإسلامية (السنية والجعفرية) في لبنان



من المهم أن تعرفي أن المحاكم الشرعية الإسلامية في لبنان، سواءً سنيةً كانت أو جعفريةً، تتعامل بشكل دقيق مع مسألة الزواج المختلط؛ أي الزواج بين شخصين من ديارتين مختلفتين. فإليك ما يجب أن تعرفيه بحسب حالتك:

أولاً — زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم (مسيحي، أو يهودي، أو غيرهما)

في حال كنتِ مسلمة (سنية أو شيعية)، لا يُجيز لك الشرع الإسلامي الزواج من رجل غير مسلم، سواءً مسيحياً كان أو يهودياً.

- يُعتبر هذا الزواج **باطلاً شرعاً**، ولا تُعترف به المحاكم الشرعية الإسلامية مطلقاً، حتى ولو جرى تسجيله في الخارج، أو أمام جهة مدنية.
- بناءً عليه، لا يترتب عليك أي حق من الحقوق الزوجية أمام المحكمة الشرعية: فلا مهر، ولا نفقة، ولا إرث، ولا إجراء لتثبيت الزواج أصلاً.
- يُعتبر الأولاد الناتجون من هذا الزواج **غير شرعيين شرعاً**، ولا يُسجل هذا الزواج في ضمن سجلات الطوائف الإسلامية في دوائر النفوس اللبنانية.

النتيجة



إن عقدتِ زواجاً من رجل غير مسلم، فلن تتمكني من اللجوء إلى المحاكم الشرعية للمطالبة بأي حق، لأن هذا الزواج غير معترف به شرعاً؛ ما يفقدك الحماية القانونية التي توفرها هذه المحاكم.

ثانياً — زواج الرجل المسلم من امرأة غير مسلمة (مسيحية أو يهودية)

في حال كان الرجل مسلماً، يجوز له شرعاً أن يتزوج من امرأة غير مسلمة من أهل الكتاب (مسيحية أو يهودية)، وذلك في ضمن شروط شرعية محددة:

- يجب أن يجري الزواج بعقد شرعي صحيح يُوثق وفقاً للأصول أمام المحكمة الشرعية.
- يُعتبر هذا الزواج صحيحاً ومعتبراً أمام المحاكم الشرعية السنية أو الجعفرية، ويخضع للقانون الشرعي الإسلامي، خصوصاً عند الانفصال، أو النزاع حول النفقة، أو الحضانة.

الزواج المختلط أمام المحاكم الشرعية الإسلامية (السنية والجعفرية) في لبنان



حقوق المرأة غير المسلمة في هذا الزواج

- يحقُّ لها الحصول على النفقة الكاملة ما دام الزواج قائماً وصحيحاً.
- يحقُّ لها المطالبة بالمهر (المقدّم والمؤخّر) في حال الطلاق.
- تخضع حضانتها للأولاد لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد تُسقط عنها الحضانة إن لم تكن من ديانة الأولاد نفسها، أو إن تزوّجت مرّة أخرى.
- لا ترث زوجها المسلم في حال وفاته، إلا إن أوصى لها بوصية شرعية.



كيف تدافعين عن نفسك؟ ومتى توكلين محامياً؟

■ كيف تدافعين عن نفسك؟ ومتى توكلين محامياً؟



لا يعني الدفاع عن نفسك المواجهة بالصوت العالي أو التحدي، بل يبدأ بفهمك لحقوقك، وثقتك بأن ما تطالبن به ليس فضلاً أو منة، بل حقاً ثابتاً.

أول خطوة في الدفاع عن نفسك هي **المعرفة، مثل**: معرفة أين تقفين قانونياً، وما الخيارات المتاحة أمامك في المحاكم الشرعية، سواءً سنيةً كنتِ أو جعفريةً. عند ذهابك إلى المحكمة

- لا تذهبي وحدك إن لم تكوني متمكنة،
- سجّلي كل معلومة،
- ولا توقعي على أي ورقة لا تفهمين مضمونها بالكامل،
- واطلبي دائماً نسخة من أي قرار أو حكم يصدر.

من الأفضل أن تُوكلي محامياً يكون سنداً لك في هذه المرحلة الصعبة، فيشرح لك حقوقك، ويدافع عنك، ويتحدّث باسمك أمام المحكمة الشرعية، إذ إن وجوده بجانبك لا يمنحك حماية قانونية فقط، بل قوّة وثقة، ويُشعرك أنك لست وحدك. ثم إن توكيل محامٍ/محامية في القضايا الحساسة، مثل: العنف الأسريّ أو النزاعات أمام المحكمة الشرعية، ليس مجرد خيار قانوني، بل هو خطوة أساسية لحماية حقوقك والدفاع عن كرامتك.

لكي يكون التعاون مع المحامي/المحامية فعّالاً، احرصي على اتباع ما يأتي:

- التواصل مع المحامي/المحامية بوضوح وثقة، وتقديم جميع التفاصيل التي قد تكون مفيدة للقضية، ومنها: الرسائل، والتسجيلات، والشهود، أو أيّ مستندات رسمية تثبت ما تعرّضتِ له.

كيف تدافعين عن نفسك؟ ومتى توكلين محامياً؟



- من حقك أن تطلبي من المحامي/المحامية أن يشرح لك وضعك القانوني، والإجراءات المتاحة، ومدّة سير الملف، واحتمالات النجاح. فلا تتردّدي في طرح أيّ سؤال، لأن المعرفة قوّة.
- إن كنت غير قادرة على دفع أتعاب المحاماة، يمكنك التقدّم بطلب للحصول على مساعدة قضائيّة مجانيّة من نقابة المحامين، أو التواصل مع جمعيات تُعنى بحقوق الإنسان والدفاع عن النساء.

وجود المحامي/المحامية في مثل هذه القضايا هو درعك القانوني، وهو الذي يساعدك على تحويل ألمك إلى مطالبة قانونيّة واضحة، تفتح لك باب العدالة، وتُقرّ بحقك في العيش بأمان وكرامة. لكنّ الأهمّ من توكيل المحامي/المحامية هو **ألا تتنازلي عن حقك خوفاً أو جهلاً**. إنّ المحامي/المحامية أداة؛ أمّا الكلمة الأخيرة فهي لك، وأنت صاحبة القضية.



الخاتمة



خوّضك لأيّ معركة قانونيّة في المحكمة الشرعيّة، سواء متعلّقة بالزواج كانت، أو بالطلاق، أو الحضانة، أو الولاية، أو النفقة، أو الحماية من العنف - يتطلّب **معرفةً ووعياً وثقةً بالنفس**. تذكّري دائماً أنّ **المعرفة القانونيّة هي سلاحك الأول**، فلا تتخلّي عنه.

وفي هذا الدليل، نترك لك أهمّ النصائح التي يجب ألا تغيب عنك في رحلتك:

استعيني بمحامٍ/ة شرعيّ مختصّ، لضمان تقديم الدعاوى ومتابعة حقوقك بالشكل السليم.

- لا تتنازلي عن أيّ حقّ دون دراسة قانونيّة متأنّية.
- اجمعي كلّ الأدلّة والمستندات التي تدعم موقفك، مثل: إفادات الشهود، والرسائل النصّية، والصور، والتقارير الطبيّة، خصوصاً في قضايا العنف الأسري.
- وتّقي العنف بكلّ وسيلة ممكنة، وراجعي طبيباً شرعيّاً للحصول على تقرير رسميّ يُستخدم أمام المحكمة.
- احرصي على أن يكون المهر مكتوباً بوضوح في عقد الزواج، وأن يتضمّن شروطاً عادلة تحفظ حقك عند الانفصال.

كيف تدافعين عن نفسك؟ ومتى توكلين محامياً؟



من المهم أن يتضمّن عقد الزواج -إن أمكن- الشروط الآتية:

وَضْع مهر معقول، وتحديد واضح لِجُزْئِيهِ المُقَدَّم والمؤخَّر

اشتراط السكن المستقلّ

إشتراط عدم منعكِ من العمل أو الدراسة

إمكانية الطلاق عند تكرار الضرر (ويُكتب هذا الشرط صراحة)

لا تعتمدى على الوعود الشفهية، لأنّ المرجع الوحيد هو ما يُكتب في العقد، شرط
ألا يتعارض مع أركان العقد والنظام العام الإسلامي.

تبدأ قوّتكِ بمعرفتكِ لحقوقكِ - فلا تسمدى لأحد أن يهْمشكِ، ولا تتردّدى في
المطالبة بما تستحقّينه.

فصوتكِ له وزن، وحقوقكِ لها قانون، وكرامتكِ لا يُفاوض عليها. 

تذكري دائماً
أنتِ لستِ وحدكِ